

احوها بآراء خصته بخلاف ما لو كان الاثنان ولو عجز العوهم ادى الاخر عتقا  
 وان كاتب ممتنعها وصغيرين لها جاز واذا ارجع المولى على القبول وعتقوا  
 بوجه عجزه **باب كتابه العبد الممتنع** ولو اذن احد التريكين عبد للآخر  
 بكتاب حصته منه بالف ويضيق البدل ففعل وقبض البعض بغير الكتاب فالمعروف  
 للقباض خاصة ولا يثبتها من كتابين كانت يولد فادعاء احد هما ان  
 باخر فادعاء الآخر فيجوز من تمام ولد الا اول ضمن نصف قيمتها ونصف عقرها و  
 ضمن الثلث تمام عقرها ووقود الولد وهو ابنه ولتعارف العقر اليها قبل الجواز  
 وعندها لا يثبت نسب الولد الثالث ولا يقين قيمته وحكمه كما هو في ضمن تمام  
 العقر ضمن الاول نصف قيمتها عند يوسف ولا قبل منه ومن نصف ما في  
 اليد بعد الجواز لم يطأ الشاق بل يبرها فيجوز بدل التدبير وهي ام ولد الاول  
 والولد ضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعترفها احد هما كسرا فيجوز ضمن  
 المعتق نصف قيمتها ويبيع عليها خلا فانه ما ان لم يجز فلا ضمان وعندها يضمن المورث  
 ويجوز التعبد في العسر ولو ارجع التريكين ثم اعتق الآخر وشراخه المورث  
 او تسع العبد واعتق وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسق وعندها ان  
 دبر الاول ضمن نصف قيمته من مائة او عسرا واعتق الاخر لمعق وان اعتق  
 الاول ضمن مائة واستسق العبد لو عسر او من مائة الاخر فهو **باب ما جاز في**  
**الموت** اذا جاز الكتاب عن نكاحه حصول مال لا يجزى للمالك ويجوز  
 ويهل بوجوه اولئك والملاحة ونسخ الكتاب ان طلب يده او يخرج ستره  
 بوضاه وعندها يرضى لا يجزى لم يتولا عليهم جازان واذا جازها ذلك الحكم يرضى  
 وعلا زهر لولاة ويجزى ولو اصابه من ضرر متروك عتقها لا تفسخ ويورث

الكتاب

او ولا  
عقد

معونة مات الاب  
رفيقا

يعني لو اعتق عبدا

وشرط لا يكون لا ولا

بينهما فشرط باطل

والاولا ومن اعتق

فيكون باطلا

الاصح